من ذهب الصراع للذهب المسؤول

خارطة طريق للشركات والحكومات

تواجه قطاعات التقنية والمجوهرات والمال والسيارات مخاطر متزايدة لشراء الذهب من خلال دبي بما يعود بالفائدة على المجموعات المسلحة المسؤولة عن الجرائم الجماعية في العديد من البلدان في شرق ووسط أفريقيا. وثمة خمس قضايا سياسية هامة تُحفز تجارة ذهب الصراع وتثبط التجارة الماهرة المسؤولة، مما يتيح فرصًا رئيسية لاتخاذ إجراءات من جانب الحكومات والشركات والبنوك.

مخلص تنفيذي

أدى الارتفاع الكبير في سعر الذهب إلى تجدد الاهتمام بمشكلة ذهب الصراع - وهو الذهب الذي يُستخدم لتمويل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. يتدفق ما يربو على 4 مليار دولار أمريكي في ذهب الصراع أو الذهب عالي الخطورة من وسط وشرق أفريقيا إلى الأسواق العالمية سنويًا،[1،2] وهذا يشمل الأموال المتدفقة إلى الولايات المتحدة والهند والشرق الأوسط وأوروبا والصين..[3،4،5] تواجه شركات الإلكترونيات والمجوهرات والسيارات والخدمات المالية مخاطر شراء ذهب الصراع أو الذهب العالي الخطورة من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان من خلال إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم تهريب الذهب من هذه البلدان المتأثرة بالصراع بصفة أساسية إلى البلدان المجاورة - لا سيما أوغندا ورواندا والكاميرون وكينيا وتشاد وبوروندي - ثم يتم تصديره إلى دبي قبل أن ينتهي به الحال إلى المجوهرات أو سبائك الذهب حول العالم.[6،7،8،9]

وفي غضون ذلك، تبزغ تجارة وليدة في الذهب الخالي من الصراعات من شرق ووسط أفريقيا، لكنها تحتاج إلى تغيرات كبيرة في السياسات الإقليمية والدولية ومشاركة صناعية حتى تنمو. ويعمل مئات الآلاف من الرجال والنساء في تعدين الذهب الاحترافي على النطاق الصغير في شرق ووسط أفريقيا، لكن يساء استغلالهم بشكل متكرر من جانب المسؤولين الفاسدين والتجار المجرمين والوحدات المسلحة والسياسات السيئة. وقد أدى تفشي جائحة كوفيد 19 إلى جعل مجتمعات التعدين الاحترافي في المنطقة أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والاستغلال الإجرامي.[10،11]

عملت اللوائح الدولية، ومعايير العناية الواجبة، وبرامج التدقيق الصناعي التي تأسست على مدار العقد الماضي لمكافحة تجارة ذهب الصراع على تحسين الوعي بالمشكلة بشكل كبير. غير أن هناك خمس عقبات رئيسية للوصول إلى حل مستدام، مما يتيح فرصًا جديدة للحكومات والصناعة لإحداث فارق.

- **غياب التبعات.** واجهت شـركات تكرير الذهب والتجار الذين يتعاملون في ذهب الصـراع تبعات مالية وقانونية قليلة أو منعدمة من الأساس نظير مساهمتهم في الصراع المسلح أو النهب، وذلك على الرغم من نظم العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبرامج التدقيق على الصناعة والقوانين التي تعالج هذه المشكلات.
- **ضعف السياسات وإنفاذ القانون في دبي وغيرها من مراكز الذهب العالمية.** تتسم السياسات حول تجارة الذهب والجمارك في الإمارات والهند وغيرها من مراكز الذهب العالمية بعدم الاتساق وعدم كفاية التطبيق، مما يحفز عمليات التهريب وغسل الأموال. تعمل المبادرة الجديدة لمراكز السبائك الدولية الصادرة عن جمعية سوق السبائك في لندن، والتي تهدف إلى قطع مراكز الذهب عن سلاسل الإمداد العالمية إذا لم تسن إصلاحات رئيسية مسؤولة للذهب، على توفير أداة مؤثرة مفيدة لمحاولة تغيير تلك السياسات.[12، 13]
- **ضرائب صادرات الذهب غير المتوازنة.** ضرائب صادرات الذهب بين الدول المنتجة للذهب والدول المجاورة في شرق ووسط أفريقيا غير متوازنة بشكل حاد، مما يعمل على تحفيز التهريب بشكل قوي. على سبيل المثال، تطبق أوغندا والكاميرون ضرائب أقل انخفاضًا بكثير على الذهب مقارنة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى على التوالي، مما يجعل تهريب الذهب إلى تلك الدول أكثر ربحًا بكثير.
- **المثبطات السياسية.** تُعيق السياسات في المنطقة أو تحول بشكل كامل دون قدرة القائمين على التعدين على التسجيل القانوني أو تأمين حقوق الملكية أو توفير سبل الحماية، وهو ما يخلق عقبات كبرى أمام تطوير قطاع التعدين الماهر والمسؤول. ويفاقم الفساد الحكومي من تلك التحديات.
- **غياب التمويل.** يغيب بشكل حاد تمويل التعدين المسؤول والخالي من الصراعات في شرق ووسط أفريقيا، مما يجعل جمعيات التعدين التعاونية معرضة للفاعلين غير الشرعيين الذين يقدمون التمويل المسبق.

التوصيات

- **تحديد تبعات أكبر للتجارة في ذهب الصراع.** ينبغي للولايات المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التحقيق، بل والقيام، إن أمكن، بفرض عقوبات على تكرير الذهب وشركات التجارة التي تتعامل في ذهب الصراع، إلى جانب الملاك المستفيدين. ويجب على شركات المجوهرات والإلكترونيات التوقف عن التوريد من جهات التكرير التي فشلت في اجتياز المراجعات المستقلة الموثوقة حول معادن الصراع.
- **مواءمة ضرائب صادرات الذهب.** يجب أن تعمل وزارة الخارجية الأمريكية والاتحاد الأوروبي مع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى وحكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا على مواءمة ضرائب الذهب من أجل الحد من التهريب وتسهيل النمو في تجارة الذهب الخالية من الصراعات.
- **تبني مدونة كرافت والحصول على التوريدات من مناجم ماهرة خالية من النزاعات.** يجب على الحكومات في المنطقة وشركات التكرير العالمية تبني مدونة كرافت رسميًا، وتلك المدونة عبارة عن معيار مفتوح المصدر لتحسين الأوضاع في التعدين الماهر وفقًا لمعايير العناية الواجبة الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لشركات تكرير الذهب المعتمدة وفقًا للمعايير الدولية المتعارف عليها الحصول على توريداتها بشكل متزايد من ذهب مُصنع بمهارة دون صراعات من شرق ووسط أفريقيا، وهو ما يمكن القيام به عن طريق إقامة شراكات تعهيد ذهب مسؤولة في شرق ووسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، يمكن أن يمثل صندوق ابتكار الذهب المسؤول التابعة لهيئة المعونة الأمريكية نقطة انطلاق مفيدة لمشاركة القطاعة.

- **المساعدة في صياغة تجارة الذهب المسؤولة والخالية من الصراعات ودعم القائمين على التعدين المهرة المعرضين للمخاطر.** ينبغي على وزارة الخارجية الأمريكية والاتحاد الأوروبي والحكومات الأخرى زيادة مشاركتها مع وزارات التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان لدعم التغيرات السياسية حول التعدين الماهر من أجل المساعدة في إضفاء الطابع الرسمي على القطاع. وعلى وجه التحديد، ينبغي عليهم تشجيع وزارات التعدين على تحديد مناجم أكثر جدوى باعتبارها مناطق تعدين ماهر من أجل الحد من ضرائب الذهب؛ وإضفاء الطابع الرسمي على قطاع التعدين الماهر من خلال السماح للجمعيات التعاونية بالتقدم للتراخيص والحد من تكاليف تسجيل شركات التعدين والمساعدة في تعظيم الإنتاج.
- **الحصول على التوريدات من شركات تعدين مدققة.** ينبغي على شركات الإلكترونيات والمجوهرات والسيارات أن تعمل بثبات على زيادة النسبة المئوية لشركات التعدين التي اجتازت تدقيقات مستقلة موثوقة من أطراف خارجية حول معادن الصراع في سلاسل الإمداد الخاصة بها. ينبغي علي الشركات الحصول على التوريدات فقط من شركات تعدين اجتازت تلك التدقيقات بحلول عام 2025، مع استهداف تدقيق 90% من شركات التعدين بحلول عام 2022.
- **تجميع العاملين بالصناعة.** يجب على وزارة الخزانة الأمريكية تجميع شركات وتجار الذهب الرئيسيين إلى جانب الاتحادات الصناعية والبنوك لإبراز الحاجة إلى تنفيذ أفضل للعلامات التحذيرية في تقرير التصنيف النوعي لمجموعة العمل المالي المعنية بالذهب.
- **تعزيز السياسات و إنفاذ القانون في دبي.** يجب على البنك المركزي الإماراتي حظر جميع الصفقات النقدية وصفقات المقايضة للذهب، ويجب أن يطلب من جميع شركات تكرير الذهب في الإمارات الخضوع لتدقيق من جانب طرف ثالث مستقل - بما يتفق مع معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - وهذا يشمل إجراءات العناية الواجبة حول ذهب الصراع والذهب عالي الخطورة. يجب أن تطلب الجمارك الإماراتية من كل شخص يستورد الذهب أن يعلن عن الجهة التي سيبيع الذهب إليها وأن يقدم أدلة على كيفية سداد مقابل الذهب والجهات المتلقية للثمن. ينبغي للحكومة الإماراتية كذلك التعامل مع القضايا ذات الأولوية في ضوء تقرير مجموعة العمل المالي الأخير المتعلق بتجارة ذهب الصراع.

اقرأ المقال كاملاً بالإنجليزية.

[1] يتم الحصول على ذهب الصراع أو الذهب عالي الخطورة من مناطق تُعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها "تتسم بوجود صراع مسلح وعنف واسع النطاق، بما يشمل العنف الناتج عن الشبكات الإجرامية أو المخاطر الأخرى لوقوع ضرر خطير وواسع الانتشار للأشخاص". راجع:
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "توجهات العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسلاسل الإمداد المسؤولة للمعادن من المناطق المتأثرة بالصراعات والمناطق عالية الخطورة: ملحق حول الذهب"، 2012، متاح على: http://www.oecd.org/corporate/mne/GoldSupplement.pdf

[2] قاعدة بيانات تجارة السلع للأمم المتحدة، 2019، شركة الذهب الإماراتية تستورد من أوغندا ورواندا وكينيا وتشاد والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وبوروندي وجنوب السودان، متاح على: https://comtrade.un.org/data/

[3] ذا سنتري "مغسلة الذهب: تجارة ذهب الصراع من شرق الكونغو إلى الولايات المتحدة وأوروبا"، أكتوبر 2018، متاح على: https://thesentry.org/reports/the-golden-laundromat/

[4] ألان مارتن، "شبكة ذهبية. كيف استطاعت الهند أن تصبح أحد أكبر مراكز تهريب الذهب على مستوى العالم"، إمباكت، نوفمبر 2019، متاح على: https://impacttransform.org/wp-content/uploads/2019/11/IMPACT_A-Golden-Web_EN-Nov-2019_web.pdf

[5] قاعدة بيانات تجارة السلع التابعة للأمم المتحدة، 2018، صادرات الذهب والنفط الإماراتية، متاح على: https://comtrade.un.org/data/

[6] بحسب مجلس الذهب العالمي، استأثرت المجوهرات بغالبية الطلب على الذهب العالمي بنسبة 48%، فيما شكلت بارات الذهب للمستثمرين أو البنوك المركزية ما نسبته 44%، في حين شكلت التقنية ما نسبته 7%. راجع:
مجلس الذهب العالمي، "اتجاهات الطلب على الذهب، السنة الكاملة 2019"، 30 يناير 2020، متاح على: https://www.gold.org/download/file/14610/gdt-fy-2019-statistics-en.xlsx

[7] انظر الملاحظة 3.

[8] ديفيد لويس، ريان مكنيل، زاندي شابالا، "تهريب ذهب بمليارات الدولارات إلى خارج أفريقيا"، 24 أبريل 2019، متاح على: https://www.reuters.com/investigates/special-report/gold-africa-smuggling/

[9] ساشا ليزهنيف وميغا سوامي، "فهم مخاطر غسل الأموال في تجارة ذهب الصراع من شرق ووسط أفريقيا إلى دبي وما بعدها"، ذا سنتري، نوفمبر 2020، متاح على: https://thesentry.org/reports/conflict-gold-trade/

[10] جوان ليبيرت، ألان مارتن، سيتشابا كونسالتينج "كوفيد 19 والتعدين الاحترافي على نطاق محدود: التجار غير الشرعيين يستغلون القائمين على التعدين الضعفاء في المناطق المعرضة للصراعات"، إمباكت، 10 أبريل 2020، متاح على: https://impacttransform.org/en/covid19-illicit-traders-artisanal-miners/

[11] جيف لويس وهيلين ريد، "القائمون على التعدين الذين يعيشون على الكفاف يخسرون بينما يحطم تفشي فيروس كورونا أسعار الذهب المحلية"، رويترز، 31 مارس 2020، متاح على: https://www.reuters.com/article/health-coronavirus-mining-artisanal/subsistence-miners-lose-out-as-coronavirus-crushes-local-gold-prices-idUSL8N2BN670

[12] بيتر هوبسون، "حصريًا: هيئة أسواق الذهب تهدد بإدراج الإمارات ومراكز أخرى في القائمة السوداء"، 12 نوفمبر 2020، متاح على https://www.reuters.com/article/gold-lbma-exclusive/exclusive-gold-market-authority-threatens-to-blacklist-uae-and-other-centres-idUSKBN27S0NK

[13] "ذا سنتري، شاهد عالمي، وإمباكت "ضغط الصناعة على مراكز الذهب العالمية يمكن أن يحد من تجارة ذهب الصراع - مجموعات المساندة" إصدار صحفي، 24 نوفمبر 2020، متاح على: https://thesentry.org/2020/11/24/4929/industry-push-on-global-gold-centers-can-reduce-conflict-gold-trade-advocacy-groups/